التكلفة الاقتصادية للإرهاب*

ابتسام الجعفراوى**

تقدم هذه الورقة تحليلاً للآثار السلبية للهجمات الإرهابية على الاقتصاد . ويتناول التحليل الآثار المباشرة ، بالإضافة إلى الآثار السلبية غير المباشرة الناتجة عن تأثير حالة عدم التيقن التى يخلفها الإرهاب على سلوك الأفراد والمؤسسات والحكومات ، وتشمل الآثار الاقتصادية الكلية لكل من الاستهلاك/الادخار ، والاستثمار ، والتجارة ، والنمو الاقتصادى ، كما تهتم الورقة ببيان الآثار السلبية التى تتعرض لها بعض القطاعات الهامة ، مثل : الطيران ، والتأمين ، والسياحة ، وأسواق المال . وقد استخدمت الأمثلة التطبيقية من كل من الدول المتقدمة والنامية التى تعرضت لمخاطر الإرهاب فى تعزيز التحليل . كما بينت الورقة التكلفة الاقتصادية لسياسات مكافحة الإرهاب على كل من الحكومات والمؤسسات والأفراد . وخلصت الدراسة إلى أهمية وجود سياسات فعالة لإدارة الأزمة فى الحد من الآثار السلبية ، وأكدت على حاجة الدول النامية إلى تطوير اقتصادياتها بما يمكنها من زيادة قدرتها على مواجهة هذه التأثيرات السلبية للإرهاب .

مقدمـــة

يعتبر كثير من الأفراد والدول والمؤسسات أن الإرهاب هو الخطر الرئيسى الذى يواجه الإنسانية خلال القرن الحادى والعشرين . وقد تزايد هذا الاعتقاد بعد الهجمات الإرهابية التى شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وما تلاها من هجمات فى بالى (٢٠٠٢، و ٢٠٠٥) ، ومدريد (٢٠٠٤) ، ولندن (٢٠٠٥) . وعلى المستوى المحلى ، تعرضت مصر – خلال القرن الحالى – إلى موجة جديدة من الإرهاب خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦

* ورقة بحثية قدمت للمؤتمر الإقليمى العربى حول : "أثر الإرهاب على التنمية الاجتماعية" ، الذى قام المركز بتنظيمه بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعى ، ورعاية ومشاركة وزراء الشئون الاجتماعية العرب بجامعة الدول العربية وذلك بمدينة شرم الشيخ فى الفترة من ٦– ٨ ديسمبر ٢٠٠٦ .

** خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الجنائية القومية ، المجلد الخمسون ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٧ .

وجه معظمه إلى قطاع السياحة . كما شهدت منطقة الشرق الأوسط العديد من أحداث العنف والإرهاب فى دول ، مثل : السعودية ، ولبنان ، والعراق ، وسوريا ، وغيرها . وقد ولدَّت هذه الهجمات اعتقاداً راسخاً بأن الإرهاب ظاهرة دولية متزايدة الخطورة ، يتعين على دول العالم التكاتف فى مواجهتها .

ويُعرَّف الإرهاب – فى هذه الدراسة – بأنه أى استخدام للعنف ، أو التهديد باستخدامه ، ضد الأفراد أو المنشآت أو الممتلكات ؛ بهدف تحقيق أغراض سياسية . ومن العناصر الأساسية لهذا التعريف أن الهدف من اللجوء للعنف هو تحقيق أغراض سياسية ، وإذا انتفى هذا العنصر ، فإن الأفعال المرتكبة تكون جرائم وليست أفعالا إرهابية . العنصر الآخر هو استخدام درجات عالية من العنف ، مثل : الاغتيالات ، أو استخدام المتفجرات ، أو الخطف . وليس بالضرورة أن توجه الهجمات الإرهابية إلى صناع القرار مباشرة ، ولكن غالباً ماتوجه إلى أهداف ليست ذات صلة غير مباشرة بعملية صناعة القرار السياسى، حيث يتم اختيار الأهداف الضعيفة أمنياً التى يسهل مهاجمتها ، والتى تتيح حدوث قدر كبير من الخسائر ، كما تسمح بلفت انتباه وسائل الإعلام للحدث . أما الإرهاب الدولى فإنه يشمل مواطنى أو مؤسسات أو أراضى أكثر من دولة ، أى أنه يهدد مصالح أجنبية [1] .

وإحدى أهم خصائص الإرهاب هى صعوبة التنبؤ بحدوثه ، سواء من حيث الزمان ، أو المكان ، أو نوع الحدث ، من هذا المعنى يمكن وصفه بأنه عشوائى ، وهذا أحد أسباب التكلفة العالية للإرهاب ، كما أنه أحد الأسباب التى تجعل منافع سياسات مكافحة الإرهاب ليست مؤكدة . ويذكر أن "الأحداث المتطرفة" – وأخطرها الإرهاب – تتسم بأن الاستجابات الناتجة عنها لا تكون خطية مع انخفاض الاحتمالات ، بمعنى أن الاستجابات تكون متباينة الاتجاه والشدة ، مع

انخفاض القدرة على التنبؤ بسير الأحداث وارتفاع حالة عدم التيقن ، بالإضافة إلى شدة الآثار الناتجة عنها ، واحتمال حدوث تفاعل بين النظم يزيد من فداحة الخسائر[٢] .

وقد تميزت الهجمات الإرهابية الأخيرة بفداحة الخسائر البشرية والمادية المباشرة ، خاصة هجمات الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ . وبالرغم من فداحة هذه الخسائر ، فإن نسبتها إلى إجمالى اقتصاد الولايات المتحدة تعد ضئيلة [٣] . وفى هذا الصدد ، تشير إحدى الدراسات إلى أن مخاطر الموت والإصابة وفقد الممتلكات من حوادث السيارات تولد خسائر مباشرة أعلى من الحوادث الإرهابية [٤] . وهنا يتعين علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن التكلفة الإجمالية لهذه الهجمات الإرهابية تفوق بكثير التكلفة المباشرة [٥] . يضاف إلى ذلك تأثير العولمة وحرية التجارة والأسواق ، ومن ثم تكامل وتشابك اقتصاديات دول العالم ، الأمر الذى يسمح بوجود قنوات متعددة لانتقال هذه الآثار السلبية لمختلف الاقتصاديات المتقدمة والنامية منها على حد سواء . بل إن التكلفة على الدول النامية قد تكون أعلى منها فى الدول المتقدمة . وإذا أدركنا أيضا أن احتمال التعرض لهجوم إرهابى يثير قدرا كبيرا من الخوف والغضب بين الأفراد يفوق الناتج عن مخاطر حوادث السيارات ، فإن ذلك يبرر توجيه الدول لسياساتها ومواردها لمواجهة الإرهاب . ويسهل قبول المواطنين للنفقات والسياسات التى قد تبدو غير متسقة مع المنافع التى ربما تولدها [٦] .

وتقدم هذه الورقة تحليلاً للآثار السلبية المحتملة للإرهاب على مختلف جوانب الاقتصاد ، سواء كانت آثاراً اقتصادية مباشرة تظهر فى أعقاب الهجمات الإرهابية نتيجة للأضرار التى تلحق بالأفراد والمنشآت ، أو آثارا غير مباشرة تظهر على مدى زمنى متباين وفقاً لطبيعة الهجمات ، وللأثر المضاعف

للنفقات ، وأيضاً على مدى تكرار الأحداث الإرهابية وتوقعات استمرارها فى المستقبل ، بالإضافة إلى مدى كفاءة سياسة إدارة الأزمات المطبقة فى أعقاب هذه الأحداث ، وقدرتها على احتواء الآثار السلبية والحد من انتشارها فى الأجل القصير . وأخيراً ، تتناول الورقة بالتحليل آثار سياسة مكافحة الإرهاب على الاقتصاد .

ويتمثل الهدف من دراسة الآثار الاقتصادية للإرهاب فى توضيح خطورة نتائج مثل هذه الأحداث على الاقتصاد الدولى ، والتأكيد على أهمية الاستجابة السريعة للسياسات الاقتصادية فى مواجهة هذه المخاطر والآثار السلبية للخروج من حالة عدم التيقن التى يخلفها الإرهاب فى أقصر فترة زمنية ممكنة . ومن ثم تطوير سياسات المواجهة ودعم التعاون الدولى فى الاتجاه الصحيح .

وبناء على ذلك تضم الورقة أربعة محاور أساسية :

الأول : يتناول التكلفة المباشرة للإرهاب .

الثانى : يعرض التكلفة غير المباشرة والناتجة عن حالة عدم التيقن التى يخلفها الإرهاب ، مثل : الأثر على الاستهلاك والادخار ، والاستثمار، والتجارة الدولية ، والنمو الاقتصادى .

الثالث : يبحث تكلفة الإرهاب على بعض الأنشطة والقطاعات الهامة ، مثل : الطيران ، والتأمين ، والسياحة ، وأسواق المال .

الرابع : يحلل التكلفة الناتجة عن سياسات مكافحة الإرهاب .

أولا : التكلفة المباشرة للإرهاب

تتسبب الحوادث والهجمات الإرهابية فى خسائر مباشرة للأفراد والمؤسسات وللمجتمع بشكل عام ، وحيث يسعى الإرهاب إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى ، فإنه يسعى إلى تعظيم الخسائر الناتجة عن عملياته من أجل تحقيق أغراضه السياسية .

وتتمثل التكلفة المباشرة فى القيمة الاقتصادية للأرواح التى زهقت ، والممتلكات التى تم تحطيمها وإتلافها خلال الهجمات الإرهابية . وتقاس هذه القيمة عن طريق تقدير القيمة السوقية الحالية للإنتاج المستقبلى الضائع للأصول المادية والبشرية التى تم فقدها [٧] . ومن التكاليف الأخرى التى تصاحب الهجمات ومايترتب عليها من دمار تكلفة إنقاذ الضحايا وعلاج المصابين ، وأيضاً تكلفة إزالة آثار الدمار من مكان الحادث . وهنا لايمكن إغفال تكلفة الآلام والمعاناة للأفراد الذين عايشوا الحدث ولأسر وأصدقاء الضحايا والتى يصعب تقديرها كميا . ويشير بعض الدراسات إلى أن تقدير الأفراد لنوعية الحياة التى يعيشونها ومدى رضاهم عنها يمكن أن يتأثر بدرجة تعرض مناطق إقامتهم إلى الأحداث الإرهابية . وفى دراسة لتقدير تأثير ذلك على سكان شمال إيرلندا مقارنة بباقى المملكة المتحدة أوضحت النتائج وجود علاقة سلبية معنوية إحصائياً بين عدد ضحايا الإرهاب ومستوى الرضا عن نوعية الحياة التى يعيشها الأفراد[٨] .

وتعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ من أشد الهجمات فى تاريخ الإرهاب ، كما ترتب عليها أكبر عدد من الضحايا والذى قدر بنحو أكثر من ٣٠٠٠ فرد ، منهم مئات من رجال الإنقاذ . وقد قدر حجم الخسائر المباشرة التى لحقت بالأصول المادية Physical Assets فى الحسابات القومية بنحو ١٤

بليون دولار لقطاع الأعمال الخاص ، وبنحو ٥ر١ بليون دولار لمشروعات الحكومة المحلية ، وبنحو ٧ر٠ بليون دولار للحكومة الفيدرالية . على حين قدرت قيمة التكاليف الخاصة بالإنقاذ وتنظيف المكان بما لايقل عن ١١ بليون دولار [٩] . وبالرغم من ضخامة هذه الأرقام ، فإنها تشكل نسبة ضئيلة من إجمالى الاقتصاد الأمريكى ، حيث قدرت قيمة الخسارة الناتجة عن الهجمات بنحو ٠٦ر٪ فقط من إجمالى الأصول الإنتاجية للولايات المتحدة الأمريكية . كما أن تأثيرها على النشاط الاقتصادى فى الأجل الطويل ليس كبيرا ، حيث قدر بيكر وميرفى التأثير طويل الأجل على الناتج المحلى الإجمالى فى الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٣ر٪ فقط من قيمة هذا الناتج . وعلى العكس من ذلك ، يرى البعض أن الآثار الاقتصادية للإرهاب تفوق ذلك بكثير ، ففى دراسة لمنطقة الباسك وجد أنه خلال عقدين من النزاع التى تميز بممارسات إرهابية انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بنحو ١٠٪ [١٠] .

ثانيا : التكلفة غير المباشرة للإرهاب

تتنوع التكاليف غير المباشرة للهجمات الإرهابية ، كما يختلف توزيعها عبر الأنشطة والقطاعات والدول والزمان . ويرجع ذلك – كما ذكرنا – إلى طبيعة الهجمات وحجم الخسائر الناتجة عنها ، وتوقعات تكرارها ، وسياسات إدارة الأزمة المطبقة . وتنتج معظم التكاليف غير المباشرة عن حالة عدم التيقن وانخفاض القدرة على التنبؤ بعد الأحداث الإرهابية ، ويترتب على ذلك تغير نمط الإنفاق لكل من الأسر والشركات والحكومات بسبب تغير تفضيلاتها بعد التعرض للإرهاب [١١]. ونتناول فيما يلى أهم الآثار السلبية على السلوك الاقتصادى للمستهلكين والمستثمرين وانعكاس ذلك على الاستهلاك والادخار ، والاستثمار المحلى ، والاستثمار الأجنبى ، والتجارة الخارجية ، ثم على النمو الاقتصادى .

١ - الاستهلاك والادخار

تؤثر الهجمات الإرهابية على السلوك الاستهلاكى للأفراد فى الأجل القصير ، حيث تزيد حالة عدم التيقن الناتجة عنها من تفضيل السيولة لمواجهة أى أحداث طارئة . كما قد يمتنع المستهلكون عن شراء السلع الترفيهية وغير الضرورية ، وكذلك السلع المعمرة ، مثل : السيارات ، والأجهزة المنزلية ؛ وذلك تحسباً من تكرار العمليات الإرهابية التى قد تهدد بفقد ممتلكاتهم أو تحملهم أعباءً إضافية . كما يؤدى الشعور بعدم الأمان إلى انخفاض الطلب على بعض الخدمات ؛ نتيجة إعادة تقييم المخاطر الخارجية من استخدام هذه الخدمات . مثال ذلك انخفاض الطلب على السفر بالطائرات بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، وانخفاض معدلات السياحة الخارجية والداخلية فى الولايات المتحدة وفى دول أوروبا الغربية، وغيرها من الدول ، مثل دول الكاريبيان والشرق الأوسط تأثراً بالعوامل السابقة [١٢] .

وعلى العكس من ذلك ، تشير إحدى الدراسات التى أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم تأثر الطلب على قطاع الإسكان العائلى فى المناطق المحتملة للإرهاب بدرجة معنوية ، مما يوضح أن المخاطر المتوقعة من الإرهاب لم تتغير كثيراً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر[١٣] .

قد يقتصر هذا التأثير السلبى على السلوك الاستهلاكى للأفراد على المدى القصير ، وقد يمتد إلى المدى الطويل وفقاً لحجم التأثير على الاقتصاد ومداه . ففى حالة انخفاض الثقة فى الاقتصاد للحد الذى يؤدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادى وانخفاض معدلات التشغيل ، ومن ثم زيادة احتمالات فقد الوظائف ، فإن ذلك ينعكس على سلوك الأفراد فى صورة انخفاض معدلات الاستهلاك ؛ نظراً لانخفاض دخولهم ، أو لتزايد احتمالات إنخفاضها . كما يشير ساكستون

إلى أن استمرار انخفاض أسعار الأسهم فى أسواق المال يسبب خسائر للأفراد المتعاملين ، ويقلل من قيمة رصيد رأس المال ، ومن ثم يخفض الاستهلاك فيما يعرف بالأثر السلبى للثروة Negative Wealth Effects[١٤] .

وإذا كان انخفاض مستويات الاستهلاك يعنى – فى نفس الوقت – ارتفاع معدلات الادخار ، فإن هذا الارتفاع قد لايعود بالنفع على الاقتصاد نتيجة لتفضيل الاكتناز والبعد عن الاستثمار ، كما قد تتسرب بعض هذه المدخرات للخارج فى حالة تباين مستويات مخاطر الإرهاب بين الدول ، حيث تتجه للدول الأكثر استقراراً وأمناً .

٢- الاستثمار المحلى

قد يؤدى الإرهاب إلى تخفيض مستوى الاستثمار وتغير نمط توزيعه بين القطاعات . فقد يحجم بعض المستثمرين عن زيادة حجم استثماراتهم فى الأجل القصير تجنباً للمخاطر المحتملة . كما قد ينتج عن انخفاض الطلب على بعض القطاعات واستمرار هذا الانخفاض فى الأجل المتوسط إلى تخفيض الاستثمارات فى هذه القطاعات .

ومن ناحية أخرى ، يسهم ارتفاع مخاطر الإرهاب فى زيادة تكلفة المعاملات ، ومن ثم تكلفة إنتاج السلع والخدمات ، مما يعزز من عملية انكماش الطلب . ومن أمثلة التكاليف الإضافية التى تتحملها الشركات والمؤسسات : تكلفة إجراءات الأمن الإضافية لفحص الأفراد والمتعلقات ، وارتفاع تكلفة التأمين ، وزيادة مصاريف الشحن والنقل . وبالرغم من أهمية هذه التكاليف ، فإنها لا تسهم فى تحسين كمية أو نوعية السلع والخدمات ، وإن كانت ترفع من تكلفة الإنتاج . ويؤدى ذلك إلى تخفيض الاستثمار أو إعادة توزيعه بين القطاعات ،

حيث يتجه رأس المال إلى الاستثمار فى الأنشطة قصيرة الأجل سريعة الربح ، ويتجنب الاستثمارات الضخمة فى الأنشطة الحيوية التى ترتفع بها التكلفة المترتبة عن أخطار الإرهاب ، وينعكس ذلك على معدلات النمو الاقتصادى وعلى درجة استقرار الاقتصاد . أما فى حالة ارتفاع المخاطر واستمرارها فى الأجل الطويل ، فإن ذلك يؤدى إلى هروب رأس المال إلى الدول الأكثر استقراراً والأقل تكلفة .

٣- الاستثمار الأجنبى المباشر

يعتمد قرار تخصيص الاستثمار الأجنبى المباشر على تقدير المخاطر الاقتصادية والسياسية وعلى العائد النقدى المتوقع[١٥] . ومن ثم ، يؤثر الإرهاب على قرار الاستثمار فى أصول أجنبية حقيقية . حيث يؤدى إلى إعادة تخصيص الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول ، انتقالا من الدول الأكثر تعرضاً للإرهاب إلى الدول الأقل تعرضاً والأكثر أمناً ؛ تجنباً لمخاطره التى قد تتمثل فى الأضرار المباشر بالرصيد الرأسمالى (البشرى والمادى) للشركات فى حالة استهدافها بالاعتداء المباشر ، بالإضافة إلى تعطيل عملية الإنتاج ، أو فى ارتفاع تكلفة الأعمال كما فى حالة الاستثمار المحلى .

وقد أكدت الدراسات التطبيقية أن الإرهاب فى أسبانيا قد خفض تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بنحو ٥ر١٣٪ سنوياً فى المتوسط ، وذلك خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩١ . نتج عن ذلك خفض فى الاستثمار الأجنبى الحقيقى بنحو ٥٠٠ مليون دولار . كما عانت اليونان خلال نفس الفترة تقريباً (١٩٧٦ – ١٩٩١) من أحداث إرهابية أدت إلى انخفاض فى الاستثمار الأجنبى المباشر قدر بنحو ٩ر١١٪ سنوياً فى المتوسط ، بإجمالى خسارة بلغت نحو ٤٠٠ مليون دولار . وقد

أثر ذلك سلباً على معدلات الاستثمار الإجمالية ، ومن ثم على معدل النمو الاقتصادى . كما خفض – فى نفس الوقت – عمليات نقل التكنولوچيا ، مما كان له تأثيره السلبى المضاعف على النمو الاقتصادى[١٦] .

وتوفر البيانات مؤشرات لتأثير الإرهاب على الاستثمار الأجنبى المباشر فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث انخفض الاستثمار الأجنبى المباشر بها من نحو ٨ر١٥٪ من إجمالى التكوين الرأسمالى الثابت عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٥ر١٪ فقط عام ٢٠٠٣ ، أى بعد الهجوم بعامين ، وفى نفس الوقت زاد تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر لخارج الولايات المتحدة من ٢ر٧٪ من إجمالى التكوين الرأسمالى الثابت إلى ٥ر٧٪ عام ٢٠٠٣ [١٧] .

وفى دراسة تطبيقية حديثة اعتمدت على نموذج اقتصادى بسيط استخدم بيانات قطاعية لعدد ١٩٦ دولة ، أوضحت النتائج أنه فى ظل اقتصاد عالمى مفتوح يمكن للإرهاب أن يتسبب فى حركة انتقال واسعة لرأس المال بين الدول ، وأن المستويات العالية للمخاطر الناتجة عن الإرهاب ترتبط بمستويات منخفضة من صافى الاستثمار الأجنبى المباشر ، حتى بعد تثبيت الأنواع الأخرى المحتملة من المخاطر[١٨] .

٤ - التجارة الخارجية

يمكن للإرهاب أن يؤثر على حركة التجارة الخارجية بطرق ووسائل متنوعة . أول هذه الوسائل هو تأثيره السلبى على تكلفة الأعمال ، مما ينتج عنه ارتفاع أسعار السلع وانخفاض قدرتها التنافسية . وقد تزيد سياسات مواجهة الإرهاب من تكلفة المعاملات على حركة انتقال السلع ، كما حدث فى تشديد الولايات المتحدة الرقابة على الحدود بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، والتى تضمنت فحصا مدققا

للأشخاص والمركبات والسلع ، بالإضافة إلى تقييد قواعد الهجرة الوافدة . وقد قدرت الزيادة فى قيمة تكلفة المعاملات الدولية بما يتراوح بين ٥ر٪ – ٣٪ [١٩] .

سبب آخر لارتباك حركة التجارة الدولية هو خطر التدمير المباشر لسلع التجارة . وأوضح مثال على ذلك هو التدمير المتكرر لخطوط أنابيب تصدير النفط العراقى ، عقب سقوط نظام صدام حسين ، والذى تسبب فى انقطاع متكرر لصادرات النفط .

وفى دراسة عن تأثير الإرهاب ومصادر التهديد الأمنى الأخرى على التجارة الدولية بين أكثر من ٢٠٠ دولة خلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٩ ، أوضحت النتائج أن مضاعفة حوادث الإرهاب تقلل من التجارة الثنائية بنحو ٤٪ . كما أثارت الدراسة تساؤلا حول إمكانية مواجهة السياسات لهذه الآثار السلبية للإرهاب على تكلفة المعاملات على سبيل المثال ، عن طريق تعظيم التعاون الفنى الدولى بين موظفى الجمارك وقوات الشرطة [٢٠] .

٥- النمو الاقتصادى

يوضح التحليل السابق أن فقد الثقة له تأثير سلبى مضاعف على النمو الاقتصادى ، وأن حالة عدم اليقين العالية تقلل من الإنفاق وتبطئ من معدلات نمو الاستثمار ، وتزيد من معدلات البطالة ، ومن ثم تؤدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادى ، كما أن التكلفة الإضافية للمعاملات التى تفرضها السياسات الأمنية لمواجهة الإرهاب تتضمن تأثيرات مضاعفة على جوانب متعددة من الاقتصاد . ومن أمثلة ذلك التكاليف الناتجة عن تأخر السفر ، وإجراءات الأمن الإضافية فى المطارات والمنشآت ، وفحص المتعلقات والأفراد ، وطول مدة التحويلات عابرة الحدود ، وبطء تسليم البريد ، والقيود المفروضة على الهجرة

الوافدة لدخول الموانى والمطارات ، وكل هذه التكاليف لاتسهم فى تحسين كمية أو نوعية السلع والخدمات ولاتضيف للإنتاج .

وفى دراسة تطبيقية عن الآثار الماكرو اقتصادية للإرهاب (عام ٢٠٠٤)[٢١] اعتمدت على قواعد بيانات عالمية عن الاقتصاد العالمى ، والأحداث الإرهابية ، والنزاعات الداخلية والخارجية ، لمشاهدات ١٧٧ دولة خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٦٨ إلى عام ٢٠٠٠ ، أوضحت النتائج وجود تأثير سلبى للإرهاب على النمو الاقتصادى ، وإن كان أقل تأثيراً واستمرارية عن ذلك الناتج عن الحروب الخارجية والنزاعات الداخلية . كما بينت أن الإرهاب يرتبط بإعادة توجيه الموارد من الإنفاق الاستثمارى إلى الإنفاق الحكومى .

وأشار التحليل إلى وجود فروق هامة بين الدول المتقدمة والدول النامية من حيث معدلات حدوث الهجمات الإرهابية وتأثير هذه الهجمات على الاقتصاد ، فبينما تزداد معدلات الهجمات الإرهابية فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية ، فإن التأثير السلبى للإرهاب على النمو أكبر فى دول العالم النامى . وربما يثير ذلك تساؤلاً حول أسباب هذا التأثير المتزايد فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، والذى قد يمكن تفسيره إذا نظرنا إلى حجم الخسائر الناتجة عن الأحداث الإرهابية مقارنة بحجم الاقتصاد ، كما قد يكون لتنوع الاقتصاد دور فى توفير المرونة الكافية لامتصاص الصدمات ، يضاف إلى ذلك الدور الذى تلعبه سياسات إدارة الأزمة فى الحد من انتشار الآثار السلبية .

ثالثا : التكلفة على بعض الأنشطة والقطاعات الهامة

ينتج عن الأحداث الإرهابية آثار متباينة على الأنشطة والقطاعات ، حيث تكون بعض قطاعات الاقتصاد أكثر هشاشة فى مواجهة هذه الأنشطة الإرهابية ، ومن

ثم تعانى من أعباء إضافية عالية تهدد استمرارها أو بقاءها . ومن أهم هذه الأنشطة والقطاعات : قطاعات الطيران ، والتأمين ، والسياحة ، بالإضافة إلى سوق المال .

١ - قطاع التأمين

يؤثر حجم الخسائر المباشرة الناتجة عن العلميات الإرهابية ، وكذا نوع هذه الخسائر على حجم مدفوعات تعويضات شركات التأمين . وقد سببت هجمات الحادى عشر من سبتمبر أعباء كبيرة غير مسبوقة على شركات التأمين فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث قدرت خسائر القطاع بما يتراوح بين ٣٠ بليون دولار إلى ٥٨ بليون دولار * ، ويعد هذا أكبر حدث فى تاريخ صناعة التأمين ، وبذلك فهى تفوق الخسائر الناتجة عن اعصار أندرو الذى ضرب فلوريدا عام ١٩٩٢ والتى بلغت ٢١ بليون دولار . يضاف إلى ذلك أن هجمات الحادى عشر من سبتمبر قد نتج عنها مدفوعات متنوعة ، عكس الأحداث الأخرى ، من تأمين على الحياة ، والممتلكات ، والسيارات ، والطائرات ، وقطاع الأعمال ، ثم تعويضات العمالة . هذه المدفوعات كانت قادرة على إفلاس بعض الشركات ، ولكن منع حدوث ذلك أن المخاطر كانت موزعة على أكثر من شركة وأكثر من صناعة[٢٢].

وكرد فعل لما حدث ، فقد لجأت شركات التأمين إلى رفع قيمة أقساط التأمين وقللت من تغطيتها التأمينية لمخاطر الإرهاب . وقد وقع العبء الأكبر لزيادة التأمين على المنشآت الحيوية ، مثل : الطيران ، كما تأثرت بعض القطاعات الأخرى مثل : الإنشاءات ، والسياحة ، ومحطات توليد الطاقة . وفى

* مع نهاية يناير ٢٠٠٢ ، كان قد تم دفع ٢٧ر٤ بليون دولار بالفعل .

المتوسط ، قدر إجمالى الارتفاع فى معدلات التأمين على المنشآت التجارية بنحو ٣٠٪ ، وارتفعت هذه النسبة بدرجة أكبر للمنشآت التى تعتبر "هدفا" للإرهاب ، مثل : محطات القوى ، ومنشآت الصناعات الكيميائية [٢٣].

ومن الدول التى لديها برامج تأمينية ضد الإرهاب تديرها الحكومة المملكة المتحدة ، أما سويسرا واليابان فلديهما برامج قومية ضد الكوارث الطبيعية [٢٤] . وفى مصر ، بدأ قطاع التأمين عقب تفجيرات سيناء المتتالية فى دراسة قيام الشركات بتوفير غطاء تأمينى ضد مخاطر الإرهاب . وتتم دراسة عدة بدائل فى محاولة للتغلب على ارتفاع قسط التأمين ، منها إنشاء حساب مشترك بين شركات التأمين يتولى مهمة هذه التغطية التأمينية فى حدود مبلغ معين ، ويتطلب ذلك مشاركة جميع المنشآت السياحية ؛ لما يحققه ذلك من توزيع للمخاطر وتخفيض لقسط التأمين[٢٥] .

٢- قطاع الطيران

تأثر نشاط قطاع الطيران عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر بدرجة كبيرة ، حيث تغير مفهوم الخطر لدى المستهلكين ، مما قلل الطلب على السفر بالطائرات ، ومن ثم على الخدمات المكملة له ، مثل : السياحة ، والفنادق ، والمطاعم . وقد أثر ذلك على كل من العمالة والدخل فى أكبر مطارين فى مدينة نيويورك هما : كيندى، ولاجارديا . ودعا ذلك الحكومة الأمريكية – بعد أيام من الأحداث الإرهابية – إلى توجيه نحو ٥ بليون دولار كإعانات مباشرة ، بالإضافة إلى ١٠ بلايين دولار أخرى تقدم كقروض إلى شركات الطيران [٢٦].

كما لم يقتصر انخفاض الطلب على شركات الطيران الأمريكية ، ولكنه امتد ليشمل الكثير من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى . ومن ناحية

أخرى ، تعرضت شركات الطيران إلى ارتفاع تكلفة خدماتها ؛ نتيجة لزيادة تكلفة الأمن ، وارتفاع تكلفة التأمين بعد أن أعادت شركات التأمين تقييم إمكانية تعرض هذه الشركات لمخاطر الإرهاب [٢٧] .

وقد اختلف تأثير الهجمات من شركة طيران إلى أخرى ، ولكن الضغوط على القطاع ككل زادت بدرجة خطيرة . ويذكر أن شركة بوينج تكبدت أعلى خسائر فى تاريخ الطيران فى العمال والأعمال ، حيث اضطرت الشركة إلى إبعاد مايزيد على ٣٥ ألف عامل حتى نهاية عام ٢٠٠٣ . وكما علق أحد الاقتصاديين العاملين فى قسم أمن التشغيل فى الولايات المتحدة بأن "كل فرد منا يعلم شخصا فقد وظيفته فى بوينج" [٢٨]. ومن أهم الدروس المستفادة من تحليل سياسة مواجهة الإرهاب فى هذا الشأن أن مساندة الدولة لهذا القطاع فى مواجهة الإرهاب كانت محدودة الفعالية بسبب ما أحدثه الإرهاب من تغيرات ضخمة ودائمة فى نمط الطلب [٢٩].

٣-السياحة

تعد السياحة من القطاعات الأشد تأثراً بالأحداث الإرهابية ، ويظهر ذلك فى حالة استمرار الإرهاب لمدة طويلة من الزمن ، حيث يرغب السياح فى الاستمتاع بإجازاتهم فى مناطق أكثر أمناً .

وقد عانت الدول والمناطق التى تعتمد – بدرجة كبيرة – على السياحة من خسائر اقتصادية ضخمة نتيجة لاستمرار الإرهاب ، وضح ذلك – بدرجة كبيرة– بالنسبة لكل من : مصر ، واليونان ، والهند ، وإيطاليا ، وكينيا ، وتركيا[٣٠] . وقد أوضحت هجمات سبتمبر ٢٠٠١ تأثير الأحداث الإرهابية الكبرى على السياحة فى مناطق مختلفة من العالم ، ومنها مصر . كما تزايد فى السنوات الأخيرة استهداف الهجمات الإرهابية للسياح الأجانب وللمناطق السياحية مباشرة . ومن أكثر الأحداث التى يرد ذكرها فى أدبيات الإرهاب مذبحة الأقصر فى مصر عام

١٩٩٧ والتى حدثت فى معبد حتشبسوت بوادى الملوك قرب الأقصر ، وهى الأكثر دموية فى تاريخ العمليات الإرهابية فى مصر حتى وقت وقوعها . وقد أسفرت هذه الحادثة عن مقتل ٥٨ من السائحين الأجانب ، و٤ من المصريين ، بالإضافة إلى إصابة ٢٦ آخرين . ثم حادثة تفجير الملهى الليلى فى جزيرة بالى بأندونيسيا عام ٢٠٠٢ والذى راح ضحيته مايزيد على مائة من السائحين الأجانب .

وينجح توجيه الهجمات الإرهابية للسائحين الأجانب فى إحداث أضرار بالاقتصاد ؛ نظراً للتنافس العالى الذى تشهده صناعة السياحة ، والذى يسهل من عملية الإحلال بين الدول المستضيفة التى تقدم الخدمات السياحية . كما يضاعف الأثر السلبى للإرهاب على قطاع السياحة ارتفاع درجة تشابك هذا القطاع مع كثير من القطاعات والأنشطة الاقتصادية الخدمية والإنتاجية المغذية والمكملة للنشاط السياحى ، والتى تتأثر سلباً – بدورها – نتيجة لهذه الهجمات الإرهابية ، كما تحظى أيضاً الأحداث التى ترتبط بالسياحة باهتمام إعلامى عالمى قد يسهم فى تحقيق الأهداف السياسية للإرهاربيين .

ونظراً لتعرض مصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ إلى موجة جديدة من العمليات الإرهابية بعد فترة من السلم والاستقرار الأمنى امتدت من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٤ ، تركز معظم هذه العمليات فى شبه جزيرة سيناء ، واستهدفت مناطق ومنشآت سياحية . ونظراً للأهمية الكبيرة لقطاع السياحة فى الاقتصاد المصرى ، فإننا نناقش تأثير هذه العمليات على الاقتصاد المصرى بدرجة أكثر تفصيلاً من الأمثلة السابقة .

وحتى نوضح قيمة الضرر الحقيقى الذى يمكن أن يلحق بالاقتصاد المصرى فى حالة تراجع أعداد السائحين والإيرادات السياحية ، يتعين علينا معرفة التأثير الحقيقى لإنفاق السائحين على الاقتصاد القومى . فبينما تشير البيانات إلى أن مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم (أهم مكونات قطاع السياحة)

تبلغ نحو ١ ٪ - ٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وأن نصيبه من العمالة يبلغ نحو ١٪ من إجمالى العمالة ، فقد قدرت إحدى الدراسات التى قامت برصد الآثار الإجمالية لإنفاق السائحين الأجانب فى مصر ، إجمالى مساهمة السياحة فى الاقتصاد ككل بـ ٣ر١١٪ من الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة العوامل ، وتصل الآثار الإجمالية لإنفاق الأجانب على العمالة إلى ٦ر١٢٪ من إجمالى العاملين ، فى حين أن الإيراد الضريبى الإجمالى المحتمل يصل إلى ١٩٪ من الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة . وتشمل الآثار الإجمالية دورات الطلب (والإنفاق) على ناتج القطاعات الأخرى ، والطلب من قبل استهلاك القطاع العائلى المرتبط بالنشاط السياحى . وإذا أخذنا فى الاعتبار مضاعف العمالة فى القطاعات المختلفة ، فإن السياحة تأتى فى أعلى مرتبة من حيث إمكانية خلق فرص عمل مقارنة بمجموعة القطاعات [٣١] ، مما يشير إلى أهمية السياحة فى الاقتصاد المصرى ، خاصة فى ظل ظروف تزايد معدلات البطالة . بالاضافة إلى ذلك تساهم السياحة بنحو ربع متحصلات النقد الأجنبى فى مصر .

وقد شهد قطاع السياحة تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية انعكس على حجم الإيرادات السنوية التى بالرغم من اتجاهها المتزايد ، فإنها شهدت تقلبات دورية ملحوظة ؛ نتيجة للأحداث الطارئة التى ارتبط معظمها بأحداث إرهابية ، كما هو واضح من الجدول رقم (١) . وتشير البيانات الواردة بالجدول إلى تراجع الإيرادات السياحية خلال السنوات التى تعرضت لأحداث إرهابية بدءا من حرب الخليج عام ١٩٩٠ ، مروراً بالأحداث الإرهابية عام ٩٤/٩٣ ، ثم حادثة الأقصر عام ٩٨/٩٧ ، وأخيراً أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى انعكست آثارها على السياحة الدولية ، ومن ثم على السياحة الوافدة إلى مصر . وقد امتد تأثيرها من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣ نظراً لتأثير الحرب على "الإرهاب" والغزو الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣ على منطقة الشرق الأوسط بأكملها .

جدول (١)

الإيرادات السياحية خلال الفترة من ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٠٠٦/٢٠٠٥

وأهم الأحداث الطارئة خلال هذه الفترة

السنة	القيمة بالمليار دولار	الحـــدث
٩١/٩٠	١ر٦	حـــرب الخليج أكتوبر ١٩٩٠
٩٢/٩١	٢ر٥	
٩٣/٩٢	٢ر٤	حـــادث إرهابي أكتوبر ١٩٩٣
٩٤/٩٣	١ر٨	
٩٥/٩٤	٢ر٣	
٩٦/٩٥	٣ر٠	
٩٧/٩٦	٣ر٦	
٩٨/٩٧	٢ر٩	حـــادث الأقصر نوفمبر ١٩٩٧
٩٩/٩٨	٣ر٢	
٢٠٠٠/٩٩	٤ر٣	
٢٠٠١/٠٠	٤ر٣	
٢٠٠٢/٠١	٣ر٤	هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة الأمريكية
٢٠٠٣/٠٢	٣ر٨	غـــزو العـــراق
٢٠٠٤/٠٣	٥ر٥	
٢٠٠٥/٠٤	٦ر٤	
٢٠٠٦/٠٥	٧ر٢	

- موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على الإنترنت ، بوابة معلومات مصر، مصدر الإيرادات السياحية : www.idsc.gov.eg/Indicators .
- انظر تحليل مشابه فى : زيتون ، محيا ، السياحة ومستقبل مصر ، بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر ، القاهرة ، دار الشروق ومنتدى العالم الثالث ، مكتبة مصر ، ٢٠٠٢، ص ص ٥٢ – ٥٣ و ص ٢٠٤ .

ويمكن من الجدول السابق تقدير قيم تقريبية للانخفاض فى الإيرادات السياحية نتيجة للأحداث الإرهابية عن طريق مقارنة الإيرادات المتحققة فى السنوات التى شهدت الأحداث بالإيرادات المحققة فى السنة السابقة مباشرة لهذه الأحداث ، ويبلغ إجمالى الانخفاض فى الإيرادات السياحية خلال الفترة بنحو ٣ر٥ مليار دولار ، مع ملاحظة أنه لايمكن الجزم بأن كل هذا الانخفاض فى الإيرادات كان من تأثير الهجمات الإرهابية . وفى المقابل ، فإن هذا التقدير لايأخذ فى الاعتبار الزيادة التى كان من المتوقع حدوثها فى حالة عدم التعرض للأحداث الإرهابية ، كما أن الآثار غير المباشرة على التشغيل وعلى دورة الدخل والإنفاق تفوق هذه الآثار المباشرة .

وتوضح إحدى الدراسات (٢٠٠٣) أن التقلبات فى إيرادات السياحة المصرية – تأثراً بالأحداث الإرهابية والطارئة – أكثر وضوحاً من التقلبات فى حجم السياحة الوافدة . ويفسر ذلك بخصائص كل من العرض والطلب على السياحة الدولية ، حيث تتسبب الهجمات الإرهابية فى ارتفاع نسبة المخاطرة ، وتدفع الشركات السياحية والفنادق إلى تقديم تخفيضات سعرية عالية لمواجهة المنافسة ولتجنب انخفاض أعداد السياح . من ناحية أخرى ، يتميز الطلب على السياحة بارتفاع المرونة الدخلية ؛ نظراً لأنها سلعة ترفيهية . لذا فإن متوسط إنفاق السائح على الليلة الواحدة يتجه للانخفاض بعد الأحداث الطارئة . ويتضح ذلك جلياً فى حالة مصر ، حيث انخفض متوسط إنفاق السائح بعد أحداث الأقصر من ٢ر١٤٠ دولار إلى ٣ر١٢٧ دولار فى ١٩٩٨ . كما انخفض نتيجة لأحداث الحادى عشر من سبتمبر والانتفاضة الفلسطينية من ٥ر١٣٢ دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٦ دولار عام ٢٠٠١ ، ثم إلى ١١٥ دولار عام ٢٠٠٢ [٣٢] .

وقد أشارت دراسة تطبيقية أخرى عن تأثير الأحداث الإرهابية وحالة عدم الاستقرار الإقليمى على السياحة المصرية – استناداً إلى بيانات الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٩٧– إلى أن هذا التأثير هو تأثير مؤقت ، وأن عام ١٩٩٢ ، التالى لحرب الخليج – كان هو الأكثر تأثراً[٣٣] . ويلاحظ أن العام التالى لحادثة الأقصر لم يتضمن فى النتائج ، كما أن الدراسة اعتمدت على بيان عدد الليالى السياحية ، وهو أقل تأثراً بالأحداث ، وليس الدخل السياحى .

ولا يقتصر تأثير الإرهاب على السياحة على حجم الإيرادات السياحية ، ولكنه ينعكس على معدلات تشغيل المنشآت السياحية . فنجد – على سبيل المثال– أن بعض سلاسل الإدارة الفندقية قررت إغلاق الفنادق التى تديرها فى الأقصر بعد الحادث الإرهابى عام ١٩٩٧ ، كما انخفضت نسبة الإشغال فى بقية الفنادق انخفاضا شديداً ، ويذكر أنها بلغت ٥٪ فقط فى الفترة التى أعقبت الحادث . ومن المرجح أيضا أن القطاع المصرفى قد تأثر تأثرا ملحوظاً ؛ لأن نسبة عالية من قروض البنوك تذهب لتمويل المشروعات السياحية ، ويقدر البعض هذه النسبة بثلث القروض التى تمنحها البنوك . يضاف إلى ماسبق ، مانتج عن الحادث من تأثير سلبى على حركة التعامل فى البورصة المصرية للأوراق المالية ؛ نظراً لما أثاره من توقعات سلبية حول الاقتصاد المصرى[٣٤] .

٤ - أسواق المال

تعد أسواق المال من أسرع الأسواق التى يمكن أن تتأثر بحالة عدم التيقن أو الاستقرار التى يمكن أن تسود : إما لأسباب اقتصادية ، أو سياسية ، أو أمنية .... إلخ . وبالتالى فهى أسرع الأسواق تأثراً بالأحداث الإرهابية ، حيث تعكس أسعار الأسهم مباشرة حجم الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الإرهاب .

وفى المدى القصير تؤدى الأحداث الإرهابية إلى انخفاض أسعار الأسهم فى بورصة الأوراق المالية ، أو حتى انهيارها تبعاً لطبيعة الحدث وحجمه . وقد شهدت البورصة المصرية فى أعقاب الحادث الإرهابى فى الأقصر عام ١٩٩٧ انخفاضا ملحوظا ، حيث انخفض مؤشر البورصة بنحو ١١٪ ، كما استمر التأثير السلبى على الاقتصاد لمدة تمتد إلى عام ، بينما تباينت الأوضاع خلال الأحدث الإرهابية الأخيرة ، حيث كانت معدلات الانخفاض فى مؤشر البورصة أقل فى أحداث التحرير ، وشرم الشيخ ، والأزهر ، وطابا وبلغت ١٧ر٪ ، و٠٧ر٣٪ و ٤٢ر٣٪ و ٨١ر٣٪ على التوالى ، أما بعد حادث دهب الأخير فقد بلغت ٦٣ر١٪ فقط[٣٥] . كما تحقق التعافى سريعا بعد هذه الأحداث مقارنة بحادث الأقصر ، حيث لم يتعد الأمر أسبوعا واحدا فى بعض الأحيان .

ويرجع التباين فى أداء البورصة المصرية فى أحداث سيناء مقارنة بحادث الأقصر إلى اختلاف كل من الظروف المحيطة ، ورد الفعل السياسى والاقتصادى، ليس فقط المحلى ولكن الدولى أيضا . فبينما نفذ حادث الأقصر بعناصر محلية وبسلوك وحشى نتج عنه عدد كبير من الضحايا الأجانب ، وآثار حالة كبيرة من الخوف والفزع بين السياح ، جاءت أحداث سيناء فى ظل تزايد الإرهاب الدولى الذى هاجم عدة بلاد ، ومن ثم حظيت مصر بتأييد دولى كبير – خاصة بعد حادث شرم الشيخ – ساهم فى الحد من الآثار السلبية على السياحة وعودة الحياة الطبيعية للمدينة ، كما ساهمت القرارات الاقتصادية ، والأداء الاقتصادى الكلى فى استعادة الثقة مرة أخرى . ومن ناحية أخرى كان أداء البورصة أكثر نضجا واستقراراً قبيل أحداث سيناء ، وساعد تأييد المؤسسات الدولية ومؤسسات التقييم الائتمانى للبورصة بدوره فى استعادة البورصة لتوازنها .

وعلى صعيد آخر ، انهارت أسعار الأسهم فى بورصة نيويورك عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، الأمر الذى كاد أن يؤدى إلى إفلاس بعض الشركات لولا لجوء السلطات لغلق أسواق المال لمدة ستة أيام ، حيث عاودت نشاطها فى السابع عشر من ذات الشهر ، وحرصت الحكومة على ضخ كميات كبيرة من السيولة لمواجهة أى مشاكل تنتج عن عجز فى دفع الاستحقاقات ، وعلى المستوى الدولى ، تم فتح قنوات مع البنك المركزى الأوروبى ، وبنك انجلترا ، وبنك استراليا لدعم قدراتهم على توفير الدولارات إلى مؤسساتهم المالية ، وبلغ إجمالى ما وفره البنك المركزى الأمريكى ٩٠ بليون دولار ، كما ساهمت البنوك المركزية الأوربية فى توفير مزيد من السيولة [٣٦] . ولا يقتصر الأمر على قدرة سوق المال على التغلب على الهزات العنيفة التى يتعرض لها بعد الأحداث الإرهابية ، حيث تنعكس الآثار الاقتصادية غير المباشرة على أداء سوق المال فى الفترة التالية . وإذا كانت أسعار الأسهم فى سوق المال تعكس الأرباح المستقبلية المتوقع تحقيقها لنشاط ما ، فإن الهجمات الإرهابية تؤثر على مستوى الأرباح المتوقعة ، والتى تكون أقل إذا مازادت إجراءات الأمن من تكلفة الإنتاج والأعمال ، وخفض خوف المستهلكين من الطلب على النشاط ، كما فى حالة قطاع الطيران . كما تزيد هذه الهجمات من مخاطر تحقيق هذه الأرباح فى المستقبل ؛ نتيجة لزيادة حالة عدم التيقن من مستقبل الشركة فى الأسواق [٣٧] . وعلى ذلك تتغير قيمة الأصول فى سوق المال استجابة للتغيرات فى الأرباح المتوقعة . ثم يؤدى ذلك – بدورة إلى تقليل مديرى صناديق الاستثمار من التعامل مع هذه الأسهم فى محافظهم المالية ، ومن ثم يتم وضع ضغوط أكثر على قيمة أسهم هذه الشركات[٣٨] .

رابعا: التكاليف الناتجة عن سياسات مكافحة الإرهاب

تفرض سياسات مواجهة الإرهاب تكلفة إضافية على مواطنى الدول . فضلا عن أنها سياسات مكلفة للغاية نظراً لأن الهجمات الإرهابية يصعب التنبؤ بها ، سواء من حيث وقت ومكان حدوثها ، أو من حيث نوع وطبيعة هذه الهجمات ، مما يجعل المنافع الناتجة عنها غير مؤكدة . لذا فإن بعض هذه السياسات يمكن اعتبارها سياسات فعالة التكاليف ، فى حين يكون البعض الآخر منخفض الفعالية . وإذا كانت تكلفة الإرهاب لاتقتصر على التكلفة المادية ولكنها تشمل تكلفة الحزن والألم التى يتعرض لها أسر الضحايا ، وتكلفة الإحساس بالخوف والفزع وغياب الأمان التى يشعر بها معظم السكان ، والتى تنعكس على إحساسهم بالرضا عن نوعية الحياة التى يعيشونها ، فإن تكلفة سياسات مواجهة الإرهاب قد لاتقتصر أيضا على التكلفة المادية فقط ؛ نظراً لأن هذه التكلفة تتوقف على رد الفعل السياسى لحكومات الدول المستهدفة للإرهاب الذى يتدرج مابين الإجراءات الأمنية الوقائية ومابين الاستغلال الاستراتيجى للموقف الداعى إلى التكاتف الوطنى والاستعداد للمشاركة فى تحمل أعباء هذه السياسات فى اتخاذ إجراءات أكثر شدة ، تتمثل فى العمليات العسكرية أو الاستخباراتيه ، ومايتج عنها من تقييد لحقوق الإنسان أو التعدى عليها . كما يرى كل من فيرى ولوشينجر (٢٠٠٤) أن إثارة الخوف والفزع يعد أحد الأهداف التى يسعى إليها الإرهابيون ، وأن السياسات المشددة ضد الإرهاب يمكن أن تعمق – فى نفس الوقت – من حالة الخوف والفزع هذه لدى العامة ، مما يضع الحكومات فى موقف متناقض من قضية مواجهة الإرهاب [٣٩] .

وتوضح تجارب الدول المختلفة إمكانية الاعتماد على عدد متنوع من السياسات التى يمكن تطبيقها إما على المستوى المحلى أو المستوى الدولى ، نشير إليها – باختصار – من منظور تقييم التكاليف المتولدة عنها .

١ - سياسة معالجة أسباب اللجوء للإرهاب

وهى الأسباب التى ترجع الدراسات بعضها إلى انتشار الفقر وعدم المساواة فى توزيع الدخول أو الفرص الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع ، أو إلى انتشار الأفكار الخاطئة والمتطرفة التى قد تنبع - بدورها - عن حالة الغضب والإحباط نتيجة لزيادة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات أو من الممارسات السلطوية وغياب الديموقراطية . وبالتالى ، فإن سياسات مواجهة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية تعد من السياسات فعالة التكاليف التى تنعكس إيجابا على المجتمع . وفى هذا الصدد نذكر تفجيرات سيناء التى شارك فيها بعض أبناء البدو ، والتى لفتت أنظار المحللين السياسيين ومتخذى القرار للظروف الاقتصادية الصعبة التى يحياها سكان بعض مناطق سيناء ، ولأهمية إدماج هؤلاء السكان فى النسيج الاجتماعى المصرى ، ومن ثم أهمية وضع خطط تنموية شاملة للمناطق النائية وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها . وهى الخطوات التى أعلنت عنها الحكومة فى أعقاب تلك التفجيرات ، والتى نأمل أن تأخذ الطابع التنفيذى السليم . إلا أن الفهم الخاطئ لأسباب أو دوافع الإرهابيين قد يؤدى إلى تكلفة عالية على بعض الدول أو الفئات ، حيث يقترح برنهولز - على سبيل المثال - سياسات انتقائية للهجرة للدول الغربية ولمناهج التعليم لعزل المجتمعات الغربية عن الأضرار التى قد تنشأ عن بعض الأفكار الوافدة [٤٠] .

٢ - سياسة الأمن الداخلى

يعد الإنفاق الموجه لتعزيز الأمن الداخلى من التكاليف المباشرة التى يفرضها الإرهاب ، حيث يزيد إنفاق كل من المؤسسات والحكومات على الأمن فى أعقاب الهجمات الإرهابية . وتثير سياسات وإجراءات تعزيز الأمن الداخلى إشكاليتين :

الأولى خاصة بتأثير هذه الإجراءات على تكلفة المعاملات ، والثانية خاصة بالتمويل ، الأمر الذى يؤدى إلى حدوث دورة أخرى من الآثار والتكاليف غير المباشرة . فنجد أن المؤسسات والشركات توجه جزءا أكبر من مواردها للإنفاق على إجراءات تعزيز الأمن لحماية المنشآت والأفراد والمعلومات ، وللإنفاق على خدمات التأمين ، مما يخفض من الموارد المتاحة لأغراض أخرى ، ويرفع فى نفس الوقت من تكلفة المعاملات التى تنتقل بدورها للمستهلك ، كما تخلق موجة جديدة من الآثار غير المباشرة التى يقع عاتقها مرة أخرى على ذات المؤسسات نتيجة الحد من إمكانية زيادة القدرات الإنتاجية لها وارتفاع تكلفة رأس المال وزيادة الأجور ، بالإضافة إلى احتمال توجيه أنشطة البحث والتطوير إلى أغراض أخرى[٤١] .

كذلك بالنسبة للحكومات ، فإن تعزيز إجراءات الأمن – خاصة على الحدود – يؤثر على حركة انتقال السلع والأفراد ، ومن ثم ، يمكن أن يؤثر على بعض الصناعات التى تعتمد على تكامل مراحل الإنتاج وعلى التسليم المتزامن مع احتياجات التشغيل ، مما يؤثر على الإنتاجية ، ومن ثم على معدلات التشغيل والنمو. كما أن تمويل أنشطة الأمن يؤثر على الموارد المتاحة لأنشطة هامة أخرى، مثل الخدمات الاجتماعية ، من تعليم ، وصحة ، ونظم الضمان الاجتماعى . وهنا يجب المواءمة بين حجم التهديد الإرهابى المتوقع وشدة الإجراءات المتبعة ؛ حتى لاتفوق التكلفة الناتجة عنها حجم المنافع المتولدة منها .

٣-السياسات المستندة إلى الدبلوماسية

وعادة تستخدم فى مواجهة العمليات الإرهابية ذات الطابع الدولى ، وتتم من خلال الاتفاقات والترتيبات الثنائية أو الدولية الخاصة بالتعاون الدولى فى مواجهة

الإرهاب ، مثل الترتيبات الأمنية على الحدود مع الدول المجاورة ، والتعاون فى مجال رصد انتقال الأفراد ، والأسلحة ، والأموال المستخدمة فى العمليات الإرهابية .

ومن السياسات التى يتم اللجوء إليها فى هذا الإطار سياسة بناء التحالفات . وقد استخدم التحليل الاقتصادى فى تبرير ودعم مثل هذه السياسات فى إشارة إلى دور الآثار الخارجية Externalities . حيث يقدر الاقتصاديون أن التكلفة التى تتحملها دولة واحدة فى المواجهة المباشرة للإرهاب أعلى من المنافع المتحققة عنها ؛ نظراً لأن الإرهابيون يتواجدون فى أماكن غير معلومة أو محددة مما يكسبهم ميزة استراتيجية . وميزة الموقع هذه ترفع من تكلفة مواجهة الإرهابيين ، على حين تكسبهم ميزة استراتيجية وتحملهم تكلفة أقل [٤٢] . وهذا هو المنطق الذى اتبعته الولايات المتحدة فى بناء التحالفات ضد "الإرهاب" ، حيث انضمت المملكة المتحدة الى المواجهة المباشرة ، كما كسبت التأييد والتعاون غير المباشر لعديد من الدول الأخرى .

أما التكلفة السياسية الناشئة عن استخدام هذا النوع من السياسات ، فتنبع من عدم وجود تعريف متفق عليه حول مفهوم الإرهاب ، ومن ثم محاولة بعض الدول أو الهيئات المهيمنة على صناعة القرار الدولى فرض مفاهيمها ومن ثم سياساتها المترتبطة بها فى مجال مكافحة الإرهاب ، مع توظيف أدوات المساعدات الخارجية أو العقوبات الاقتصادية فى تحقيق هذه السياسات.

٤ - سياسة "الحرب على الإرهاب"

وهى السياسة التى تستند إلى استخدام القوة العسكرية فى توجيه ضربات لأهداف محددة يعتقد أنها مراكز للإرهاب ، وقد تبنتها الولايات المتحدة

الأمريكية، وعكفت على حشد التأييد المحلى والدولى لها ، من خلال المبالغة فى تقدير مخاطر الإرهاب . ولكنها سياسات مرتفعة التكلفة على كل من الدولة مستخدمة القوة العسكرية ، والدول والمناطق التى يتم مهاجمتها ؛ نظراً لما ذكرناه من صعوبة تحديد المواقع الإرهابية بدقة ، فضلاً عن استخدام مفاهيم متحيزة عن الإرهاب .

ويشير تقرير حكومى رسمى للولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٦) إلى أن أنشطة الحرب على الإرهاب كلفت الدولة مبالغ طائلة ، كما يتوقع أن تتطلب مبالغ ضخمة فى المستقبل ولعدد غير محدد من السنوات . حيث يفيد التقرير أن إجمالى المبالغ التى وافق الكونجرس على تخصيصها لوزارة الدفاع وهيئات حكومية أخرى لدعم الجهود الحربية والدبلوماسية فى إطار سياسة مكافحة الإرهاب منذ عام ٢٠٠١ وحتى تاريخ اعداد التقرير فى يوليو ٢٠٠٦ – نحو ٤٣٠ بليون دولار تسلمت وزارة الدفاع منها نحو ٣٨٦ بليون دولار للعمليات الحربية [٤٣] . علماً بأن هذه النفقات هى مخصصات إضافية عن تلك التى ترد فى الميزانية القومية . ويذكر أن الميزانية المعتادة لوزارة الدفاع قد زادت زيادة كبيرة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر لتصل إلى نحو ٤٠٠ بليون دولار سنويا ، يذهب ٩٥٪ منها للدفاع و ٥٪ لقسم الطاقة لتحمل مسئولية الأسلحة النووية . ويذكر أن ذلك بدوره يشكل نحو ثلثى الإنفاق العسكرى الحكومى ، حيث إن هناك أوجه إنفاق أخرى تتمثل فى تكلفة الأمن الداخلى ومؤسساته ، والأجور الإضافية للجنود والمتطوعين ، وخدمة الدين العسكرى ، وتكلفة العمليات فى الحرب على العراق [٤٤] .

ويتساءل الأمريكيون عمن يدفع تكلفة الحرب على الإرهاب ، سواء كان التمويل يأتى من عجز ميزانية الحكومة ، أو من دافعى الضرائب مباشرة .

وأيضا عن التكلفة التى سيدفعها الشعب الأمريكى فى المستقبل ، وإلى متى سيستمر فى دفعها . ويدرك المحللون أن التكلفة تقع على الشعب الأمريكى ليس فقط فى صورة مدفوعات مباشرة ولكن أيضا من خلال الآثار السلبية على الاقتصاد . فقد عمقت حالة عدم التيقن التى بدأت أثناء الحرب من عملية تباطؤ الاقتصاد الذى امتد من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣ . كما شهد سوق العمل أسوء أحواله بفقد مايقرب من ٢ مليون وظيفة خلال عامين . تزامن ذلك مع إفلاس شركات كبرى مثل أرنون ، وورلد كوم ، ويونيتد إيرلين ، كما انخفضت قيمة الدولار ، وتحركت أسعار البترول العالمية صعوداً وهبوطاً وفقا للتغيرات فى مخاطر الإرهاب والحرب ، مما انعكس على مسار التنمية . وإذا كانت الحرب لم تتسبب فى التباطؤ الاقتصادى الذى حدث ، حيث بدأ رسميا فى الربع الأول من ٢٠٠١ بعد انهيار دوت كوم ، ولكن الحرب أضافت إليه . وعلى الصعيد الاجتماعى ، أجبرت اختناقات الميزانية على تخفيض مخصصات شبكات الأمان الاجتماعى [٤٥] .

وبالرغم من هذه التكلفة الضخمة على الاقتصاد الأمريكى وتداعياته على الاقتصاد العالمى ، فمازال هناك من يعتقد بوجود منافع مقابلة لها ، وهى تقليل مخاطر الإرهاب . ولكن ماذا عن تكلفة تلك الحرب على دول الشرق الأوسط ، وعلى دولة مثل العراق على وجه التحديد . كم فقدت من رأسمالها البشرى والمادى ؟ وكم ستفقد ؟ ولمتى ؟ إنها أسئلة يصعب الإجابة عليها ، كما أنها تكلفة بلا منافع ، فقد ذهب النظام القديم ومازالت عمليات القتل مستمرة بصور مختلفة ، ومازالت العراق أبعد ما تكون عن الديموقراطية ، ومازالت عمليات إعادة الإعمار أبعد ماتكون عن التحقيق !! ما التكلفة التى سيدفعها العالم العربى على المدى الطويل ؟

٥- سياسة مكافحة تمويل الإرهاب

وتعتمد هذه السياسة على مدخلين : الأول يستخدم التعاون الثنائى المبنى على الاستخبارات وتبادل المعلومات لمتابعة أموال الإرهابيين والكشف عنهم ، والثانى يعتمد على قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية التى تحرم تمويل الإرهاب ، وتسمح بتجميد الأصول والأموال التى تمول أو تساند الإرهاب . كما لم تتوان وزارة الخزانة الأمريكية ومؤسساتها المالية عن تحفيز التعاون الدولى فى مجال مكافحة الإرهاب ، وفى هذا الشأن تم عقد العديد من المؤتمرات لحث الدول على تطبيق إجراءات الحماية المالية الموصى بها ، ولرفع كفاءة أعضاء المؤسسات المالية بالدول النامية فى متابعة أموال الإرهاب . وقد شهدت مدينة شرم الشيخ – خلال عام ٢٠٠٥– تجمع نحو مائتين من العاملين بالبنوك فى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لمدة يومين لمناقشة إجراءات الحماية المالية ؛ لسد منابع تمويل الإرهاب وغسل الأموال . كما شهدت مدينة باريس تجمع أكبر حضره مسئولون من أثنتين وثلاثين هيئة قضائية ، وست عشرة مؤسسة دولية لمناقشة التقدم غير المنتظم فى مجال تقليل تمويل الجريمة بما فيها الجرائم الإرهابية[٤٦] . وبالرغم من التكلفة العالية للأنشطة الإرهابية فإن تكلفة تطبيق الإجراءات الموصى بها لملاحقة تمويل الإرهاب قد تكون أعلى .

ويقع العبء الأكبر من سياسة مكافحة تمويل الإرهاب على القطاع الخاص من بنوك ومؤسسات مالية ، إلى جانب العملاء الذين يتكبدون تكلفة أعلى للتحويلات ، تشمل التكلفة المالية ، وأعباء توفير مزيد من البيانات والمعلومات للمؤسسات المالية ، بالإضافة إلى تأخير تنفيذ تحويلاتهم . ويعد العمال منخفضوا الدخل اللذين يعولون أسرهم بالدولة الأم ، والطلاب الدارسين بالخارج، بالإضافة إلى الخبراء الأجانب من أكثر الفئات تضررا . يضاف إلى

ماسبق ما قد يتعرض له البعض من مصادرة أو تجميد لأرصدته بدعوى تمويل هياكل إرهابية . وقد ضمت قائمة توفرها إحدى المؤسسات المتخصصة نحو ٣٠٠ ألف شخص ربما يمثلون مصدر خطورة [٤٧] . وقد عانى من ذلك كثير من الأفراد والمؤسسات الخيرية ومؤسسات الإغاثة الدولية .

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد ١١٢ مليون دولار فى حسابات بنكية يشتبه فى استخدامها لتمويل الإرهاب خلال فترة قصيرة بعد الحادى عشر من سبتمبر وحتى سبتمبر٢٠٠٢[٤٨] . ولاشك أن الأموال الشخصية لأسامة بن لادن وأموال شركاته كانت من أولى الحسابات المستهدفة . وقد تجاوبت بعض دول الشرق الأوسط سريعاً فى هذا الشأن ، حيث أعلن وزير المالية فى البحرين فى عام ٢٠٠٢ عن تجميد بلاده لحسابين يشتبه فى تمويلهما لمنظمات إرهابية . كما قامت الكويت بتجميد حسابات وردت فى اللوائح الأمريكية [٤٩] .

أما بالنسبة للبنوك ، فقد قدرت هيئة البنوك البريطانية أن البنوك البريطانية تتحمل نحو ٢٥٠ مليون جنيه إسترلينى سنوياً حتى تنفذ إجراءات متابعة كل من أموال تمويل الإرهاب وعمليات غسل الأموال ، حيث يصعب عملياً التفرقة بينهما . وطبقاً لدراسة دولية لعدد ٢٠٠ بنك اتضح أن هذه البنوك زاد استثمارها فى أنشطة مكافحة غسل الأموال بنحو ٦١٪ خلال الثلاث سنوات السابقة . وقد اضطر معظم البنوك إلى زيادة العاملين بها ، والبحث عن برامج ذات قدرة عالية على مراجعة قواعد البيانات وتنقيتها من الأسماء الموجودة بقوائم المتابعة ، وعلى استيعاب أسماء العملاء الذين يجب الاحتفاظ ببياناتهم عقب إجراء تحويلات مالية ، لمدة تتراوح بين خمس إلى سبع سنوات ، وقد انعكس كل ذلك على التكلفة التى تتحملها البنوك [٥٠] .

٦- البحوث والدراسات

تسهم البحوث والدراسات المهتمة بدراسة الإرهاب من حيث أسبابه وآثاره ومدى فعالية سياسات مواجهته ، بالإضافة إلى الدراسات التى اهتمت بمحاولة التنبؤ بإمكانية حدوث الهجمات الإرهابية ، أو تقدير تكلفة الهجوم على المنشآت الحيوية بدولة ما – فى رسم سياسات فعالة التكاليف تساعد على مواجهة الإرهاب . وبالرغم من أن سياسات مواجهة الإرهاب قد تساهم فى إعادة توجيه مخصصات أنشطة البحث والتطوير نحو أغراض عسكرية ، فإن بعضها قد يحقق منافع مجتمعية ، وهو ما ساهمت مجموعة من الدراسات الاقتصادية فى إبرازه ، من خلال لفت الأنظار إلى المنافع المجتمعية من التوسع فى استخدام كاميرات المراقبة ، على سبيل المثال ، خاصة بالقرب من الكبارى والجسور ومنشآت البنية الأساسية الهامة . والمنافع التى تعود على الصحة العامة من الدفاعات ضد الإرهاب البيولوچى[٥١] . ونشير إلى ما قد تسهم به تكنولوچيا جديدة فى مجال برامج الحاسب الآلى من مساندة فى عمليات مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال . وعلى ذلك ، يمكن اعتبار مثل هذه الأنشطة من الخدمات ذات الجدوى الاقتصادية ؛ نظراً لما يترتب عليها من منافع .

الخلاصة

قدمت الدراسة تحليلا للآثار الاقتصادية السلبية المحتملة للإرهاب ، ومن ثم لأنواع التكلفة التى يمكن أن تنتج عنها . وهى تكاليف محتملة لايشترط – بالضرورة – أن تتحقق جميعها معا ، وإنما يتوقف ذلك على حجم وطبيعة الهجمات الإرهابية ، ونوع القطاعات التى أصابها الضرر المباشر ، ومن ثم على الأثر المضاعف للتكاليف . كما تلعب سياسات إدارة الأزمة المطبقة فى أعقاب الهجمات دوراً فى الحد من الآثار السلبية ومنع امتدادها للأجل الطويل . ويتوقف

الأمر أيضا على قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات والحد من انتشارها في القطاعات المختلفة . وأشارت الدراسة إلى أن معظم الآثار السلبية تنتج عن حالة عدم التيقن التي تنشأ بعد الحوادث الإرهابية ، والتي تؤثر على سلوك الأفراد والمؤسسات والحكومات ، وتؤدى إلى إعادة صياغة التفضيلات نتيجة لإعادة تقييم المخاطر الناتجة عن الأنشطة الاستهلاكية والاستثمارية .

وقد أوضحت الدراسة أهمية وجود سياسة فعالة لإدارة الأزمات وكفاءة تطبيق هذه السياسة في أعقاب الحوادث الإرهابية . ويتطلب ذلك توافر مصادر تمويل كافية تتيح التدخل السريع ، سواء بضخ أموال في بورصة الأسهم والسندات في حالة الصدمات العالية ، أو بتعويض الشركات المضارة ، أو توفير مصادر ائتمان سريع لها لمساعدتها على التغلب على الآثار السلبية ومعاودة الإنتاج ، ويكون ذلك سواء من صندوق للطوارئ أو من نظم تأمينية ضد الإرهاب تسمح بتوزيع المخاطر على عدد كبير من المؤسسات .

وتشير تجارب الدول التي تعرضت للإرهاب إلى محورية دور الدولة في إدارة الأزمة ومواجهة الآثار السلبية لها ، مع أهمية تناسب السياسات المنفذة مع حجم المخاطر المحتملة ؛ نظراً لأن السياسات والإجراءات المبالغ فيها تعمق من حالة الخوف والفزع لدى السكان ، فضلا عن التكلفة المالية العالية لها ، والتي تنعكس سلبا على الأداء الاقتصادى للمؤسسات نتيجة لارتفاع تكلفة المعاملات . كما أن تمويل هذه السياسات قد يسبب مشاكل عديدة للاقتصاد : إما لما يسببه من زيادة الضغوط التضخمية ، أو زيادة الأعباء الضريبية ، أو للأثر السلبى على مخصصات الإنفاق الاجتماعى .

كما نشير إلى نتيجة هامة أوضحتها الدراسات وهى ارتفاع قدرة الاقتصاديات المتقدمة على امتصاص الآثار السلبية للهجمات والحد من تأثيرها ،

مقابل ارتفاع التكلفة على اقتصاديات الدول النامية ، مما يشير إلى أهمية زيادة فعالية وكفاءة السياسات والنظم الاقتصادية لهذه الدول ، والعمل على تنويع هياكلها الإنتاجية ، وتطوير مؤسسات الخدمات الإنتاجية من تأمين وأسواق مال ونظم ائتمان ؛ لزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات .

وتؤكد الدراسة على أنه بالرغم من ضخامة الآثار التى قد تترتب على الأحداث الإرهابية وتعددها وخطورة استمراراها فى الأجل الطويل أو امتدادها عبر الدول ، فإن استخدام السياسات والإجراءات والتدابير الوقائية المشددة والمبالغ فيها ينتج عنه تكاليف ضخمة تفوق حجم المنافع المتوقعة منها . كما أن استخدام مثل هذه السياسات والتدابير يجب أن يراعى اعتبارات العدالة والإنسانية وحقوق الإنسان ، وألا يستخدم فى تحقيق مصالح بعض الفئات أو الشعوب على حساب فئات وشعوب أخرى .

والشكل التالى يوضح أهم الآثار السلبية المحتملة للهجمات الإرهابية ، وبعض العناصر الاساسية التى يمكن أن تساهم إما فى تعميق الأزمة ، أو فى الإسراع بحلها .

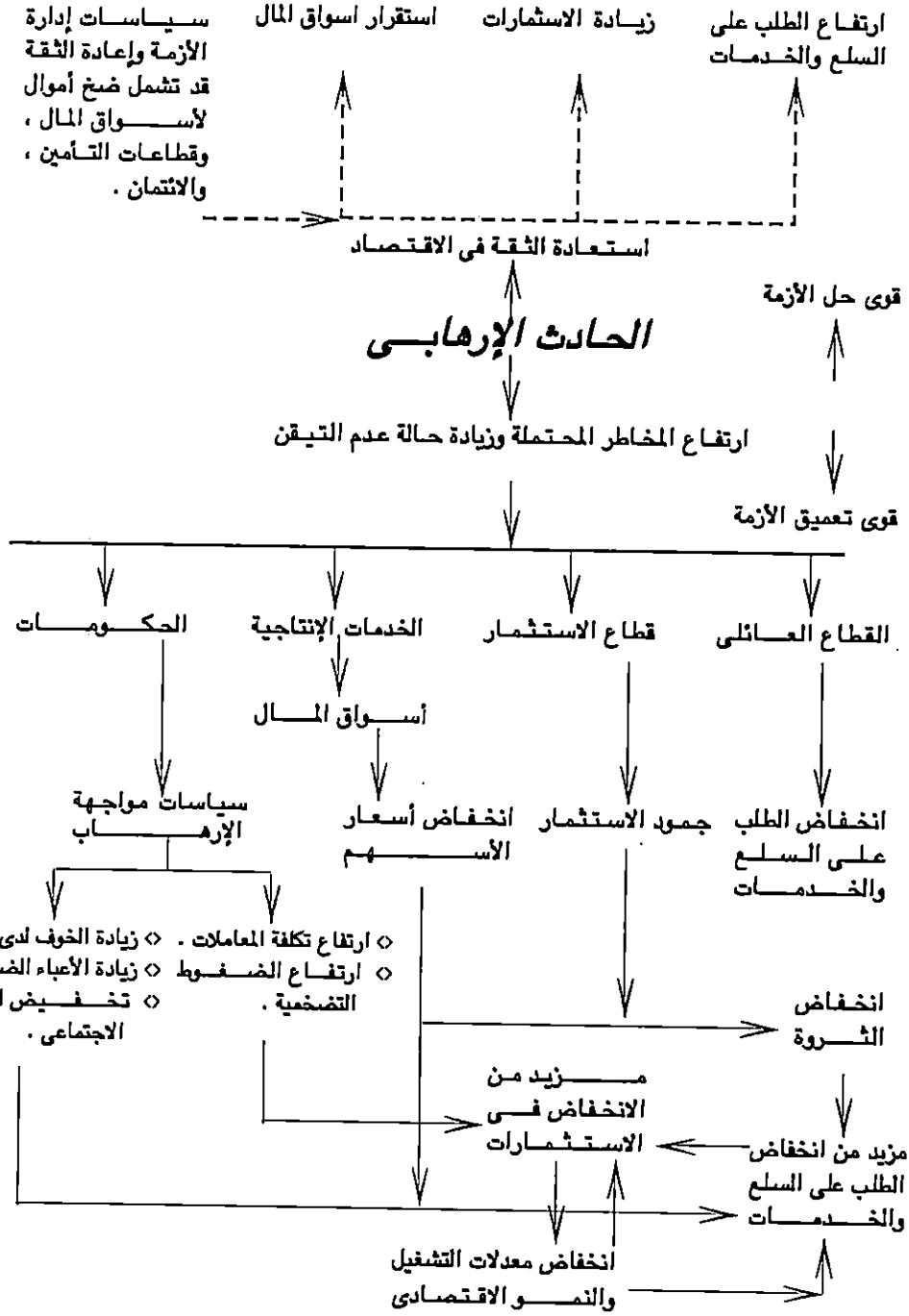
ارتفاع الطلب على السلع والخدمات
زيادة الاستثمارات
استقرار اسواق المال
سياسات إدارة الأزمة وإعادة الثقة قد تشمل ضخ أموال لأسواق المال ، وقطاعات التأمين ، والائتمان .
استعادة الثقة فى الاقتصاد
قوى حل الأزمة
الحادث الإرهابى
ارتفاع المخاطر المحتملة وزيادة حالة عدم التيقن
قوى تعميق الأزمة
القطاع العائلى
قطاع الاستثمار
الخدمات الإنتاجية
الحكومات
انخفاض الطلب على السلع والخدمات
جمود الاستثمار
انخفاض أسعار الأسهم
أسواق المال
سياسات مواجهة الإرهاب
◇ ارتفاع تكلفة المعاملات .
◇ ارتفاع الضغوط التضخمية .
◇ زيادة الخوف لدى السكان.
◇ زيادة الأعباء الضريبية .
◇ تخفيض الإنفاق الاجتماعى .
انخفاض الثروة
مزيد من الانخفاض فى الاستثمارات
مزيد من انخفاض الطلب على السلع والخدمات
انخفاض معدلات التشغيل والنمو الاقتصادى

المراجـــع

1- Sandler, T. and Enders, W., Transnational Terrorism: An Economic Analysis, In H.Richardson; P. Gordon ; and J. E. Moore II (eds), *The Economic Impacts of Terrorist Attacks*. Cheltenham, Edward Elgar, 2005, pp. 11-12.

2- Rishordson, H.; Gordon, P.; and Moore II, J., Introduction. In H.Richardson; P. Gordon ; and J. E. Moore II (eds), *The Economic Impacts of Terrorist Attacks*. op. cit., pp. 1-2.

3- Becker, G. and Murphy, K., Prosperity Will Rise out of the Ashes,*Wall Street Journal*, Oct 29. 2001. As quoted in A. Abadie and J. Gardeazabal, *Terrorism and the World Economy*. NBER Working Paper, October 2005, p. 1.

4- Gold, D., Economics of Terrorism, CIAO Case Study. *www.ciaonet.org/casestudy/god01*, p. 1.

5- Fery, B.S., Luechinger, S. and Stutzer, A., Calculating Tragedy: *Assessing the Costs of Terrorism*. Institute for Empirical Research in Economics, University of Zurich, Working Paper Series, Working Paper No. 205, Sept. 2004, p. 2.

6- Gold, D., *Economics of Terrorism*, op. cit., p. 1.

7- Ibid., p. 1.

8- Fery, B.S.; Luechinger, S. and Stutzer, A., op. cit., pp. 22-24.

9- Lenain, P; Bonturi, M. and Koen, V., *The Economic Consequences of Terrorism*. OECD, Economic Department, Working Paper No. 334, July 2002, p. 6.

10- Abadie, A. and Gardeazabal, J., *Terrorism and the World Economy*, op. cit., pp. 1-2.

11- Brück, T and Wickström, B., *The Economic Consequences of Terror: A Brief Survey*, HiCN Working Papre 03, April 2004, pp. 3-4.

12- Lenain, P; Bonturi, M. and Koen, V., op. cit., p. 12.

13- Redfearn, C., *Land Markets and Terrorsism: Uncovering Perceptions of Risk by Examining Land Price Changes Following 9/11*. In H.Richardson; P. Gordon; and J. E. Moore II (eds), op. cit., pp. 152-169.

14- Saxton, Jim, *The Economic Costs of Terrorism*, Joint Economic Committee, Uunited States Congress, May 2002, p. 2.

15- Sandler, T. and Enders, W., op. cit., p. 29.

16- Fery, B.S.; Luechinger, S. and Stutzer, A., op. cit., p. 11.

17- Abadie, A. and Gardeazabal, J., op. cit., p. 2.

18- Ibid., p. 23.

19- Brück, T and Wickström, B., op. cit., p. 6.

20- Fery, B. S.; Luechinger, S. and Stutzer, A., op. cit., p. 15.

21- Blomberg, B.; Hess, G. and Orpanides, *The Macroeconomic Consequences of Terrorism.* CESIFO Working Paper Series, Working Paper No. 1151, 2004, pp. 26-27.

22- Lenain, P.; Bonturi, M. and Koen, V. , op. cit., p. 16.

23- Ibid., p. 18.

24-*www.oecd.org/document print/0,2744. en_2649_201185_2485515_1_1_1_1,00. html.*

25- تصريحات نائب رئيس الاتحاد المصرى للتأمين ، *الأهرام* ، ٢٨ إبريل ٢٠٠٦ .

26- Lenain, P.; Bonturi, M. and Koen, V. , op. cit. p. 15

27- Brück, T. and Wickström, B., op. cit., p. 4.

28- Goldstein, J.S., *The Real Price of War, How You Pay for the War on Terror.* NewYork, NewYork University Press, 2004., p. 2.

29- Brück, T. and wickström, B., op. cit., p. 5.

30- Gold, D., op. cit., p. 2.

31- تهامى ، سحر؛ وسوينسكو ، أدريـان ، *الأثر الحقيقى لقطاع السياحة على الاقتصاد المصرى* ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم (٤٠) ، مايو ٢٠٠٠ . ص ١٥ .

32- Sakr, M.F. and Massoud N., *International Tourism Volatility with Special Reference to Egypt*, ECES, Working Paper No. 83, May 2003 .

33- Aly, H. and Strazicich, *Terrorism and Tourism : Is The Impact Permanent or Transitory*, Time Series Evidence From Some MENA Countries, p. 10.

34- زيتـون ، محيـا ، *السياحة ومستقبل مصر بين امكانيات التنمية ومخاطر الهدر* ، القاهرة ، دار الشروق ، ومنتدى العالم الثالث ، مكتبة مصر ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٠٥ .

35- *الأهرام* ، فى ٢٠٠٦/٥/١ .

36- Lenain, P. ; Bontuli, M. and koen, V., op. cit., p. 13.

37- Fery, B.S., Luechinger, S. and Stutzer, A., op. cit., p. 13.

38- Brück, T. and wickström, B., op. cit., p. 4.

39- Fery, B. S.; Lucchi nger, S. and Stutzer, A., op. cit.

40- Bruck, T. and Wickstrom, B., op. cit. p. 8.

41- Lenain, P; Bonturi, M. and Koen, V., op. cit., p. 6.

42- Sandler, T. and Enders, W., op. cit., p. 25.

43- GAO, *Global War on Terrorism: Observations on Funding, Costs, and Future Commitments*, GAO- 06-885T, July 18, 2006.

44- Goldshtein, J.S., op. cit., p. 15.

45- Ibid., p. 2.

46- *The Economist*, Looking in the Wrong Places, Oct. 20th. 2005.

47- Ibid.

48- محمد ، علاء جمعة ، مكافحة تمويل الارهاب : آليات المواجهة ، القاهرة ، *مجلة السياسة الدولية* ، السنة التاسعة والثلاثون ، العدد ١٥٤ ، أكتوبر ، ٢٠٠٣ . ص ٣١٤ .

49- محمد ، علاء جمعة ، المرجع السابق ص ٣١٦ .

50- *The Economist*, op. cit.

51- Richardson, H.; Gordon, P. and Moore II, J., Introduction, in Richardson, H., Gordon, P. and Moore II (eds), *The Economic Impacts of Terrorist Attacks*, op. cit., p. 2.

Abstract

THE ECONOMIC COST OF TERRORISM

Ibtissam El-Gaafarawi

This paper analyses the economic impacts of terrorist attacks. It is concerned with the direct, as well as, indirect effects which emerge from the state of uncertainty provoked by the terrorist attacks. The macroeconomic effects on consumption investment, trade and economic growth are reviewed. Analysis is also proceeded on sectoral level to examine the impacts on some major sectors such as tourism, insurance, aviation, and financial markets. Empirical evidences and examples from both developed and developing countries are drawn to support the analysis. The study refers to counter terrorism policies as a source of economic cost to governments, institutions, as well as individuals. It concludes with the importance of adopting effective crisis managment policies to limit such negative impacts. It also emphasizes the need for developed economics to absorb the economic shocks resulted from the terrorist attacks.